تحالف حماية الطفل
في العمل الإنساني

لملمة الأجزاء المبعثرة: تركيز جهود الاستجابة الإنسانية في غزة على الأطفال وحمايتهم
بيان صادر عن تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني

بعد دخول وقف إطلاق النار في غزة حيز التنفيذ، ازداد بسرعة معدل دخول المساعدات الإنسانية الموجهة إلى سكان القطاع الذين عاشوا تحت وطأة الحصار. وفي هذا السياق، **يحث تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني على أن يشمل هذا والدعم ما يلزم من أيادٍ عاملة وموارد لتلبية احتياجات الحماية** العاجلة لأطفال غزة البالغ عددهم 1.1 مليون طفل، أي نصف سكان غزة، واحترام حقوقهم وحمايتها والوفاء بها.

لقد عانى أطفال غزة وشهدوا عنفًا وحرمانًا شديدين لسنوات، وهي معاناة تفاقمت بشكل مروّع خلال العامين الماضيين. إذ لم يسلم طفلٌ تقريبًا من التعرض لشكل من أشكال العنف أو النزوح أو الصدمة النفسية. ومنذ أكتوبر 2023، **أُبلغ عن مقتل أو إصابة أكثر من 64,000 طفل**، من بينهم أكثر من **10,000 أصيبوا بجروح غيّرت شكل حياتهم**، وتستدعي إعادة تأهيل ورعاية نفسية طويلة الأمد. كما فقد **أكثر من 58,000 طفل أحد والديهم أو كليهما**، وتمزق شمل آلاف الأسر. ومع **تدمير أو تضرر 97% من المدارس**، تضاءلت فرص التعليم أمام معظم الأطفال. كما دُمّرت الأنظمة الصحية، وارتفعت معدلات سوء التغذية ارتفاعًا حادًا. وبشكل عام، انتُهكت حقوق أطفال غزة، وسُلبت طفولتهم منهم، وتبدلت ملامح مستقبلهم.

ويُقصَد بعبارة 'حماية الطفل' في القطاع الإنساني منع الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم وإهمالهم وممارسة العنف ضدهم، والاستجابة لكل ما سبق. لكن في غزة، تم تقويض أنظمة الحماية الأسرية والمجتمعية بشدة، هذا إن لم تشهد انهيارًا تامًا. وتذكر أسرة من كل أربع أسر الآن أنها أصبحت ترسل أطفالها للعمل في أعمالٍ خطيرة أو استغلالية من أجل البقاء على قيد الحياة، فيما ارتفعت حالات الزواج المبكر والعنف الأسري والعنف والاستغلال الجنسيين ارتفاعًا حادًا، وهو نمط متكرر في جميع الأزمات الإنسانية. أما الأطفال ذوو الإعاقة، فيواجهون مخاطر مضاعفة نتيجة فقدان الأجهزة المساعدة، وعدم وجود مأوى يسهل عليهم الوصول إليه، ومحدودية الخدمات الشاملة للجميع.

ورغم حرمان الأطفال على فترة زمنية مطولة من الحصول على المساعدات الإنسانية، وهو بحد ذاته انتهاك جسيم لحقوق الطفل، إلا أن المجتمعات المحلية والعاملين في مجال حماية الطفل في غزة قد عملوا بدون كلل لحماية الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم. غير أن حجم احتياجات الأطفال تجاوز بكثير قدرات الأفراد على تلبيتها، لا سيما في ظل محدودية الموارد وصعوبة الوصول إلى الأشخاص المحتاجين إليها. وما زال أطفال غزة بحاجة ماسة إلى خدمات الحماية التي تساعدهم على العيش وتنقذ حياتهم. والآن، مع فتح الطريق أمام وصول المساعدات الإنسانية، علينا الاستثمار في دعم جهود الجهات المحلية والدولية على الأرض، من خلال استجابة منسقة وممولة تمويلًا ملائمًا لحماية الطفل، تكون في صلب الخطة العاجلة لحماية الحياة والممتدة على ستين يومًا، كما في صلب جميع مراحل التعافي اللاحقة.

في غزة، يحرم الدمار واسع النطاق الأطفال من التمتع بمكان آمن للنوم أو التعلم أو اللعب، فضلًا عن وجودهم وسط الأنقاض والذخائر غير المنفجرة التي تحيط بهم في كل مكان، وهي تشكل مخاطر جسيمة عليهم. ولأن الأطفال أصحاب حقوق طبقًا للقانون الدولي، ولهم احتياجات وقدرات ومواطن ضعف مُختلفة، يحق لهم أن تهتم بهم الاستجابة الإنسانية اهتمامًا خاصًا. علاوة على ذلك، ووفقًا لمبدأ 'المكانة المركزية للحماية'، ينبغي لجميع البرامج الإنسانية اعتبار حماية الأطفال جزءًا لا يتجزأ من برامج المساعدات الإنسانية التي تنفذها. كما ينبغي التخطيط لتلك البرامج بمشاركة الأطفال أنفسهم كمشاركين فاعلين، وأن يُنصت العاملون في المجال الإنساني إلى أصواتهم ومخاوفهم بشأن سلامتهم.

إضافة إلا ذلك، لا بد من تنسيق الاستجابة بين القطاعات المختلفة للحد من الضغوط التي تدفع الأسر نحو اتباع استراتيجيات تكيف ضارة. ويجب إعطاء الأولوية لدعم الأسر للحؤول دون تزايد حالات التشتت، وعمالة الأطفال، وتجنيد الأطفال واستخدام الجماعات المسلحة لهم، أو الزواج المبكر أو القسري للأطفال، سواءً في الأيام الستين الأولى بعد وقف إطلاق النار أو على المدى الطويل.

وينبغي النظر في برامج مثل برامج تقديم المساعدات النقدية لحماية الطفل، من أجل معالجة الأضرار المباشرة الناجمة عن عدم قدرة السكان على الوصول إلى الموارد المالية. ويجب أن تركز التدخلات الأخرى، مثل المساعدة القانونية، والاستعداد لفصل الشتاء، وإزالة الذخائر غير المنفجرة، وغيرها، على الأطفال وأن تراعي كيف تؤثر هذه الأزمة عليهم.

تشمل الأولويات الأساسية في سياق حماية الطفل ما يلي:

1. **تعزيز خدمات الاستجابة:** ثمة حاجة ماسة إلى توسيع نطاق خدمات الاستجابة لحماية الطفل، بما فيها إدارة الحالات، لدعم الأطفال المتضررين أو المعرضين لخطر أذى كبير. ويشمل ذلك تتبع الأسر ولمّ شملها، وتقديم الرعاية البديلة المؤقتة بالاستعانة بالأسرة والمجتمع، ورعاية الأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. والأطفال بحاجة إلى متخصصين متعاطفين ومدربين تدريبًا جيدًا لتقديم خدمات الحماية، وذلك لمساعدتهم في الوصول إلى الخدمات الأخرى المنقذة للحياة، وفي إيصال صوتهم عبر منظومة العمل الإنساني ككل. كما يحتاج متخصصو حماية الطفل، وغيرهم من أفراد المجتمع الذين يقدمون الدعم، أنفسهم إلى الرعاية، حيث يعاني معظمهم في الوقت نفسه من الصدمة نتيجة ما عاشوه في السنوات الماضية.

2. **توسيع نطاق الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي:** ظهرت أزمةٌ حادة في الصحة النفسية بين أطفال غزة بسبب تعرضهم المستمر للعنف والفقدان. وتكشف البيانات السريرية والتقارير من الخطوط الأمامية عن معاناتهم من أعراض مثل القلق الشديد والاكتئاب والكوابيس والخدر العاطفي. ويواجه مُقدمو الرعاية، الذين تأثر العديد منهم بشدة بالأزمة، صعوبات جمة في توفير الدعم الذي يحتاج إليه الأطفال في هذا الوقت. ولم تترك الأزمة من بين الأطفال من ليس بحاجة إلى مساعدة نفسية عاجلة، مثل الإسعافات الأولية النفسية، والتثقيف النفسي باستخدام مجموعات الدعم، والوصول إلى خدمات الصحة النفسية المتخصصة. لذا لا بد من دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جميع برامج حماية الطفل والتعليم والصحة والتدخلات الإنسانية الأوسع نطاقًا. كما أن الأطفال والمراهقين بحاجة أيضًا إلى مساحات آمنة، وهي أمر يجب منحه الأولوية في جهود الاستجابة.

3. **توسيع نطاق برامج دعم الأبوة والأمومة ومقدمي الرعاية:** ينبغي فتح برامج الأبوة والأمومة أمام جميع مقدمي الرعاية، بمن فيهم من يرعى أطفالًا غير أطفاله. وقد ثبت أن هذا الدعم يقوي العلاقة بين الطفل ومقدم الرعاية، ويقلل من اللجوء إلى أساليب التربية القاسية، ويخفف من مخاطر حماية الطفل على كلا المديين القريب والبعيد. وهذه البرامج ضرورية لدعم الأسر في مواجهة الضغوط الهائلة الناجمة عن الأزمة، كما ستساعد الأطفال على النمو في بيئة آمنة قادرة على حمايتهم.

دعوة إلى العمل

يشكل وقف إطلاق النار تطورًا محمودًا يمكّن من تقديم الإغاثة، ولكنه خلّف وراءه أكثر من مليون طفل تحطمت طفولته. ولن تتحقق حماية الطفل إلا إذا احترمت جميع الأطراف وقف إطلاق النار، والتزمت التزامًا تامًا بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا مفر من احترام هذه القوانين بالكامل، وحماية الأطفال داخل غزة وخارجها وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وجميع الأطر القانونية المعمول بها ومبادئنا الأخلاقية المشتركة.

وعلى المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته بموجب برنامج العمل المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛ وعدم الاكتفاء بإيقاف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما فيها القتل والتشويه، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، بل يجب أيضًا توثيق تلك الانتهاكات ومعالجتها بشكل منهجي من خلال آلية المتابعة والإبلاغ.

علاوة على ذلك، يجب أن تضع القيادة الإنسانية خدمات حماية الطفل على رأس أولوياتها بوضوح، وأن تحظى هذه الخدمات بنفس مستوى التدخلات الأخرى المنقذة للحياة في القطاع، على أن تمولها الجهات المانحة ضمن الخطة الممتدة على ستين يومًا لتقديم المساعدات في غزة، وأن يتم دعمها باستمرار بعد انقضاء هذا الإطار الزمني. لن تزول ندوب هذه المحنة عن أطفال غزة، ولن يعوضهم شيء عما فقدوه. لكن يمكنهم، إذا ما تلقوا الدعم الكامل، النفسي كما البدني، إعادة بناء حياتهم ليعيشوا حياة جيدة.